

المحاضرة 10: مدخل إلى نظريات الإعلام .

نقتصر في هذه المحاضرة على شرح أربع نظريات فقط وهي: النظرية السلطوية (التسلطية أو السلطة)

نظرية السلطة أو النظرية الاستبدادية

*- هي أقدم النظريات ظهرت في أواخر عصر النهضة بعد اختراع الطباعة مباشرة.

*- تجسد نظاما إعلاميا ساد في بريطانيا خلال القرنين 16 و17.

*- تتبع هذه النظرية من فلسفة الحكم المطلق (الحق الإلهي) للملك أو الحكومة أو الاثنين معا.

*- في مجتمع السلطة لم تكن الحقيقة Truth حصيلة اتفاق الجماهير ولكن كان يحدد الحقيقة عدد قليل من الحكماء يقومون بتوجيه الشعب.

*- الإنسان مخلوق تابع، يمكنه أن يصل إلى أعلى المراتب بتوجيه وعناية الدولة.

*- الصحف في مجتمع السلطة يمكنها الأفراد، ولكن الدولة تحكم باستخدام حق منح الرخصة لمن تريد وحرمان من تريد.

*- الصحافة تخدم مصالح السلطات.

*- هدف الإعلام فيها دعم الحكومة القائمة، والإلهام في تنفيذ أنشطة الدولة.

*- يستطيع ممارسة الإعلام كل من يحصل على رخصة ملكية أو رخصة من قبل السلطة.

*- الرقابة مشددة من خلال التحكم بمنح الرخص للأفراد أو من خلال احتكارات معينة أو رقابات مختلفة.

*- يخطر في هذه النظرية توجيه أي نقد من أي نوع للجهاز السياسي الحاكم أو لأي شخص يحتل موقعا في السلطة.

*- ملكية الصحف يمكن أن تكون عامة أو خاصة.

من القيود التي ساهمت في تكبيل حرية الصحافة في ظل هذه النظرية مايلي:

نظام الترخيص الرسمي لحق ملكية الصحف : بمعنى لا يحق لأي فرد حق امتلاك أو إصدار صحيفة إلا بعد حصوله على

ترخيص من قبل السلطات الحاكمة.

الشراء السري للصحف : ومعناه شراء الأقلام التي تكتب في الصحف عن طريق الرشوة حتى تتمكن السلطات من ضمان

مواولة الصحيفة لها ، وهو ما يعرف عن الباحثين بسياسة الاحتواء .

فرض ضرائب على الصحف : أي انقال كاهل الصحف بضرائب كثيرة ومتنوعة من أجل كبح استمرارية الصحف التي تعادي النظام الحاكم وبذلك ضمان الخروج من المنافسة مطأطئة الرأس.

المحاكمة : بمعنى محاكمة أي صحيفة تنشر مقالا يمس بسيادة النظام كما تزعم هذه النظرية ، والمقصود هنا بصراحة ، محاكمة الصحف التي تمس استقرار السلطة الحاكمة.

نظرية الحرية: (النظرية الليبرالية)

بدأت هذه النظرية تكافح للظهور في أواخر القرن 17 وأصبحت حقيقة في القرن 19.

وقد أثرت كتابات الفلاسفة أمثال ديكارت وجون لوك وجون ستيوارت ميل على التفكير في أوروبا وأمريكا.

استمدت مفاهيمها من كتابات ميلتون Milton ولوك Locke وميل Mill ومن الفكر التنويري الأوربي، ومن الحقوق الطبيعية للإنسان.

تنظر إلى الإنسان نظرة مخالفة لنظرية السلطة فالإنسان لم يعد مخلوقا تابعا Dépendant غير قادر على الاعتماد على نفسه بل إن الإنسان له كيان مستقل ومقدرة ذهنية تمكنه من التمييز بين الخطأ والصواب، وهو يهدف إلى معرفة الحقيقة.

-الطريقة الوحيدة لمعرفة الحقيقة تكون بترك الآراء تصارع وتتنافس بحرية في ميدان أو سوق حرة.

-يجب أن يتاح لكل فرد الفرصة لأن يقول ما في ذهنه بحرية على شرط أن يعطي لغيره فرصة متكافئة.

-جرى تطبيقها في بريطانيا إثر متغيرات عام 1688 حيث تحولت الملكية المطلقة إلى ملكية دستورية إثر انهيار النظام الإقطاعي.

-أهداف الإعلام في هذه النظرية الأخبار والترفيه والترويج لبيع السلع ولكن أيضا المشاركة في اكتشاف الحقيقة ومراقبة أنشطة الحكومة.

-يستطيع امتلاك وسائل الإعلام كل من تسمح له أوضاعه المالية.

-تمارس الرقابة عبر عملية التنظيم الذاتي للحقيقة في السوق الحرة للأفكار.

-يعد الإعلام أداة لمراقبة جميع أعمال الحكومة وتقييمها ونقدها وسيلة لتلبية حاجات أخرى للمجتمع.

وفقا لهذه النظرية يجب ألا يثق الأفراد في الحكومة لكي تحدد لهم ما هو الصواب وما هو الخطأ.

العوامل التي ساعدت على ظهور النظرية:

في فرنسا:

كانت وضعية الصحافة في فرنسا مثل نظيرتها في إنجلترا كالرقابة، والرخص،... لكن سنة 1723 اشتد الأمر نظرا لضعف السلطة فاتخذت إجراءات أخرى أكثرا تعسفا ووضع قانون عام يعرف " بقانون المكتبة والمطبعة Code de la librairie" ويحوي على مجموعة من العقوبات تطبق على جنایات وهمية منها مثلا الحكم بالإعدام على كل من يكتب وينشر مقالا من شأنه أن يثير العقول.

ثم جاءت ثورة "1789" ولم تهتم بحرية الصحافة ولكنها وضعت المبادئ العامة لحماية الحريات العمومية، وخاضت الصحافة نضالا طويلا من اجل حرية حقيقية حتى كللت-بعد مساعي حثيثة-في السنوات الأخيرة من القرن 19 عند قيام " الجمهورية الثالثة" فوضع البرلمان سنة 1881 قانون حرية الصحافة La loi sur la liberté de la presse

في الولايات المتحدة الأمريكية:

شهدت الصحافة -بعد مجهودات جبارة -عدة انتصارات مثلا إدخال بعض البنود التي تحدد حرية الصحافة في الدستور مثلا: البند 12 من التصريح بالحقوق فرجينيا " الذي وضع سنة 1776 وجاء فيه: " إن حرية الصحافة حصن منيع للحرية ولا يضطهدا إلا الحكم المستبد".

"The freedom of the press is one of the great bulwarks of liberty and can never be restrained but by despotic government"

كما صرح التعديل الأول من الدستور الأمريكي 1791: " لا يحق للكونغرس سن أي قانون من شأنه أن يقيد حرية الكلمة أو الصحافة "

وتقول المادة 11 من التصريح بالحقوق للثورة الفرنسية سنة 1789: " إن حرية التعبير عن أفكاره وآراءه حق نفيس للإنسان، كل مواطن يستطيع أن يتكلم ويكتب ويطلع بكل حرية ما لم يسمح به القانون"

ب.العامل الفلسفي:

يمكن القول أن نظرية حرية الصحافة تنفست الصعداء بين أحضان الفلاسفة حيث وجدت ملجأ لها ،حيث توجهت جهودهم إلى المطالبة بحرية الطبع والنشر وأظهروا استياءهم من الإجراءات التي كانت متخذة من قبل الحكام ضد حرية الصحافة، ففي سنة 1644 رفع بعض كتاب النشرات عقيرتهم ضد تلك المراقبة، وكان أقوى هذه الأصوات صوت الشاعر الإنجليزي " جون ملتون Milton" الذي اصطدم مع السلطات عندما نشر نبذة عن الطلاق، ثم اصدر كتابه المعروف باسم **أريوباغيتيكا Areopagetica** الذي يعتبر دفاعا كلاسيكيا عن حرية الصحافة. فهذا الكتاب يقدم ثلاث حجج رئيسية ضد الترخيص .

***الحجة الاولى:** هي أن الترخيص -حسب ميلتون- ابن شرير لآباء آثمين...فالترخيص من اختراع الكنيسة الكاثوليكية الرومانية...وقد كانت تستخدمه لحضر أي شيء غير مستساغ للكنيسة.

***الحجة الثانية:** هي أن الترخيص غير عملي ولا ينجح لأنه يفترض وجود رقباء معصومين من الخطأ، فليس الترخيص كافيا في مداه بحيث يسيطر على عقول الناس لأنه يراقب إلا الإنتاج الحالي للصحافة،ولكن لكي يكون العمل ناجحا،يجب أيضا مراقبة كل ما طبع في الماضي لذلك، فإن الترخيص لا يستطيع أن يمنع الحقيقة من الانتصار في نهاية الشوط.

***الحجة الثالثة:**إن الترخيص يعوق بحث الإنسان عن الحقيقة، والترخيص لا يشجع على الكتابة والمجادلة، ويجعل من الجهل فضيلة.

ويقول ملتون: "عندما يوظف الناس عقولهم بإمكانهم التمييز بين الصالح والطالح".

"يجب أن يعطى للفرد حرية الوصول إلى آراء الآخرين، والحقيقة في رأيه كينونة قائمة يمكن إثباتها عن طريق المواجهة الحرة المفتوحة".

"إن كل إنسان عاقل قادر على اختيار الطريقة التي يريد بها وليس من حق أية سلطة الحد من حركته وحرية تعبيره"
" الحكومة لا يحق لها أن تتدخل لصالح هذا أو ذاك".

جان جاك روسو: كتب ملخصا قانونيا (Bréviaire juridique) ضمنه آراءه والتي شرحها في الكتاب المشهور " العقد الاجتماعي" حيث نادى بمبادئ يراها ضرورية في أي مجتمع منها : المساواة بين الناس ، والحرية في المجتمع، وقد كانت هذه المبادئ وثيقة أساسية لنشاط الثوار الفرنسيين قبل 1789.

جون لوك(1632-1704): أنزل الدولة من السماء إلى الأرض، حيث يعتقد أن كل الأفراد متساوون في الحقوق أمام الله والعدالة،والمهم هو العقل الذي يسعى من خلاله الفرد إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

ويقول "أن الإنسان قد خلق وهو يتمتع بحقوق طبيعية من بين هذه الحقوق حرية التعبير".

توماس جفرسون: (1743-1826Thomas Jefferson):

ترتكز أفكاره على ثلاث نقاط:

1- بحكم الطبيعة العقلانية للإنسان فهو خير ما لم تفسده المؤسسات السيئة.

2- الأفراد قد يخطئون إلا أن الجماعة قد توصل إلى اتخاذ القرارات الصائبة.

3- لا يحق للحكومة أن تقيد حريات الناس الذين يتمتعون بحقوق طبيعية.

"الصحافة في رأيه هي الحارس اليقظ على مراقبة تصرفات الحكومة إلى جانب الإعلام فهي تقوم (يعني

الحكومة)بالشرعية والتربية"

"لما كان أساسا الحكومات هو رأي الناس فيجب أن يكون الهدف الأول لها هو المحافظة على هذا الحق، ولو خيرت بين صحافة بلا دولة وبين دولة بلا صحافة لاخترت الأولى".

وهذا تأكيدا منه على أهمية حرية الصحافة، وهذه الأقوال تستعمل غالبا لتوكيد وإيضاح أهمية الشيء فمثلا المدرسة الماركانتيلية (التجارية) في الاقتصاد السياسي ترى-على لسان آدم سميث-" إن الذهب شيء سحري، من حازه فقد حاز على كل عزيز بما في ذلك دخول الجنة" تأكيدا منهم على أهمية الذهب.

*ديكارت: يقول: "أنا أفكر إذن أنا موجود"

ج- العامل الاقتصادي:

إن العامل الاقتصادي لعب دورا كبيرا في تحقيق نظرية حرية الإعلام، والنهضة الاقتصادية التي عرفت إنجلترا في القرنين 18 و19 خير مثال على فائدة الحرية في المجتمع فمثلا آراء " آدم سميث" في حرية العمل "دعه يعمل دعه يمر" Laisser faire laisser passer كشرط أساسي للازدهار في المجتمع، ومع الزمن صارت الصحافة ينظر إليها كنشاط صناعي وتجاري وبخاصة مع التطور التقني.

*كيف تنظر النظرية الليبرالية إلى الإنسان، المجتمع، الدولة والحقيقة؟

1.الإنسان:الإنسان هو الوحدة الأساسية للحضارة ومحركها الأول"

الإنسان انطلقا من هذه الفكرة غاية في حد ذاته، وهدف المجتمع هو إسعاده ورغم أن الإنسان قد يخطئ إلا أن قدرته على التفكير واستعمال العقل تؤدي إلى تحقيق مصالحه ودفع عجلة التطور.

2.المجتمع : انطلقا من الفكرة الأولى فالمجتمع ما هو إلا وسيلة لإسعاد الفرد وخدمة مصالحه.

3.الدولة: تتقبلها هذه النظرية على مضض شريطة ألا تتدخل في عرقلة الفرد أو الحد من نشاطه، والدولة في هذه الحالة هي حارسه L'état gendarme يعني حراسة الأمن الداخلي والخارجي وتطوير قطاع الاقتصادي محصور عليها.

4.الحقيقة: تفسر الديانات القدرة العقلية على أنها إرث من الله، بينما ترى هذه النظرية أن الإرث أقل أهمية أمام الجهد الذي يبذله الإنسان لحل مشاكله التي تواجهه.

الحقيقة - بالنسبة لها- ليست حكرا على فئة معينة وإنما قابلة للكشف والإثبات بفضل الجهد الذي يبذله الإنسان باستخدام عقله.

مبادئ النظرية الليبرالية:

*- لم يعد الإنسان مخلوقا تابعا dépendant غير قادر على الاعتماد على نفسه، يقاد ويوجه، بل إن الإنسان له كيان مستقل ومقدرة ذهنية تمكنه من التمييز بين الخطأ والصواب وبين الطيب والرديء وقادر على معرفة الحقيقة.

*- الصحافة تقوم بخدمة الفرد، وتؤدي إلى التغيير

*- الصحافة تقوم - كذلك - بنقد الحكومة والرقابة على السلطة التنفيذية.

*- الطريقة الوحيدة لمعرفة الحقيقة تكون بترك الآراء والأفكار تتصارع وتتنافس بحرية في ميدان أو سوق حرة، مع إتاحة لكل فرد الفرصة ليقول ما في ذهنه بحرية مع توفيره لغيره فرصة متكافئة وذلك يتيح للأفراد فرصة لمقارنة الآراء المختلفة واختيار الرأي الأصوب الذي يسود في النهاية.

*- يجب ألا يثق الأفراد في الحكومة لكي تحدد لهم ما هو الصواب وما هو الخطأ فالبحث عن الحقيقة هو من الحقوق الأساسية للإنسان وتقوم الصحافة بمساعدة الشعب بالبحث عن الحقيقة.

*- الصحافة لا تخضع للإشراف أو السيطرة الحكومية حتى تستطيع تقديم الأدلة والحجج.

*- الصحف يملكها الأفراد وتتنافس في السوق الحرة.

*- من الناحية النظرية يستطيع أي شخص يملك رأس مال معقول أن يصدر جريدة أو مجلة ولا يكون رأس المال اللازم لإصدار الجريدة كبير جداً.

*- الربح تحدده قدرة الوسيلة الإعلامية (كسلعة) على إرضاء القارئ (المشتري) وحسب كتاب *pouvoir et idéologie de l'information* يقول مؤلفه *لخضر إيدروج*.

إن هذه النظرية تقوم على دعامين: أ- الفردانية (ظهرت بعد ظهور الرأسمالية كنظام سياسي).

ب- المنافسة (ظهرت بعد ظهور الرأسمالية كنظام سياسي ونسق

اقتصادي).

*- تطالب هذه النظرية بإلغاء نظام الرخصة وتعتمد على مفاهيم أساسية:

الحرية (Liberté) الحقيقة (Vérité) التمهين (Apprentissage).

كما حدد الكاتب الفرنسي "Olivier Burgelin" للنظرية الليبرالية ثلاث دعائم:

1. يفترض أن السوق في البلدان الرأسمالية هي النظام الأساسي للإنتاج وتوزيع الرسائل الإعلامية (الملكية الخاصة والتنافس الحر).

2. يعتقد أن حياة الإنسان تقوم على دعامة عقلانية، لأن الإنسان عقلائي بالطبع يقول في هذا الإطار "A, Malraux" أيها الإنسان كن بعقلك إلها"

3. لا يتهم في ميدان الثقافة إلا ببعدها المتعلق بالأحداث ومحض الحقيقة.

وكذلك الركائز الأساسية لهذه النظرية :

***الحق في الإعلام** الإعلام الموضوعي مع السماح بالوصول إلى مصادر الخبر

***الحق في الرد** حرية الصحافة تؤدي في بعض الأحيان إلى بعض التجاوزات مثل السب، القذف،... إلخ...ومن حق الفرد الرد عليها مع إجبار الوسيلة على الرد.

نقد نظرية الحرية:

*جنوح الصحافة إلى الإثارة والجنس.

*بروز الاحتكار وهذا يؤدي إلى موت الصحافة الصغيرة.

*الصحافة تخدم رجال الأعمال وبذلك فرض سيطرتهم على الجرائد.

*سطحية الأخبار وإهمال الأخبار الهامة.

*الإخلال بالأخلاق العامة.

*انتهاك الحياة الخاصة للفرد.

*ويقول في هذا الإطار أحد الباحثين: "إن الصحافة بدون مثل أخلاقية عليا لا تتجرد فقط من إمكاناتها الرائعة في الخدمة العامة، ولكنها قد تصبح خطرا فعليا على المجتمع".

المحاضرة 11 : نظرية المسؤولية الاجتماعية

يقول الباحث أبو راشد فرج في كتابه " المسؤولية" معرفا هذه الأخيرة: " المسؤولية هي الواجب الملقى على عاتق المرء والنتاج عن أمور أو أعمال أتاها"

تعد هذه النظرية مفهوما أنجلوساكسونيا مثل النظرية الليبرالية، ويرجع الأصل في صياغتها إلى إنشاء لجنة حرية الصحافة "Commission on freedom of the press" برئاسة "prof : Hutchins" في الولايات المتحدة سنة 1947

وهذا بعد أن ارتفعت الأصوات المنتقدة للممارسات العملية للصحافة ذات الطابع الخطير على مصالح المجتمع وهذا بعد تنامي السوق الرأسمالية وتكنولوجية الاتصال.

مبادئها (أساسياتها):

*- تركز هذه النظرية على فكرة مؤداها "أن الحرية بعامة وحرية وسائل الاتصال بخاصة، لا يمكن ممارستها بمعزل عن التزامات حيات المجتمع".

ويقول روبرت ف. كينيدي "في رأيي أن الصحف مساوية للمحاكم- وأحيانا تسبق المحاكم في نظامنا- لحماية حقوق الشعب الأساسية".

*- تعطي النظرية تصورا جديدا لطبيعة الإنسان، المجتمع، الدولة والحقيقة، يختلف على حد كبير عن تصور النظرية الليبرالية التقليدية.

*-**الإنسان:** فهي إذ تعترف بعقلانية الإنسان إلا أنها تعتقد أنه كثيرا ما لا يستعمل عقلانيته بسبب عدم اكتراثه ونفوره، ما يجعله طريده سهلة للديماغوجيين وأصحاب الإشهار.

المجتمع: بتأكيد النظرية على مسؤولية وسائل الاتصال، فهي تعطي أولوية أكثر للمجتمع على حساب الفرد. وبالتالي أصبحت المصلحة العامة تحتل المرتبة الأولى، وابتعدت بذلك على النزعة الفردية للنظرية الليبرالية.

***الدولة:** لم يعد ينظر للحكومة كعدو يجب محاربة تدخلاته، بل ترى أن هناك مجالات عديدة بإمكان الحكومة التدخل للمحافظة على الحرية والمواطنين، وهذا من خلال وضع تشريعات وسن قوانين تخص هذا الجانب.

***الحقيقة:** تشكك هذه النظرية في مسألة ظهور الحقيقة من خلال عمليتي التنافس في السوق الحرة للأفكار والتصحيح الذاتي.

حيث ترى انه في ظل النزعة الاحتكارية الاتجاه نحو التركيز Concentration والتعقيد في صناعة الاتصال، أصبح من غير الممكن إقران حرية التعبير والنشر بحرية الملكية لوسائل الاتصال، بعد أن تركزت ملكية هذه الأخيرة في أيدي قلة من أصحاب الرساميل (رؤوس الأموال) مما يهدد الجمهور في المعرفة.

عوامل ظهور النظرية:

1. التطورات التكنولوجية:

التقدم التكنولوجي في شكل الابتكارات الجديدة في مجال الطباعة، السحب واختراع الهاتف زاد من حجم وسرعة وفاعلية وسائل الاتصال القديمة وأدى إلى ظهور وسائل اتصال جديدة كالسينما والراديو والتلفزيون.

صاحب عملية التصنيع بنمو في حجم الإشهار الذي أصبح الدعم الأساسي في تمويل الجرائد والمجلات

والإذاعة.....

تميزت هذه المرحلة كما يشير كل من Murdoch et Golding بحدوث تحولات في البنيات الاقتصادية للبلدان الرأسمالية، حيث أصبحت تدريجياً، ملكية وسائل الإنتاج أكثر تركيزاً في عدد قليل من الشركات، ولم يستثن قطاع الاتصال من هذا التطور حيث أصبحت وسائل الاتصال تملكها قلة من أصحاب الرساميل. وهذا ما أدى إلى عدد قليل من الجرائد إلى الإنفاق على هيئات التحرير وتحسين ظروف الموزعين وبذلك تحقيق مبيعات أكثر والوصول إلى جمهور عريض، وفي الجهة المقابلة ارتفعت نفقات الصحف الصغيرة وعدم قدرتها على التنافس الحاد والانسحاب بذلك من السوق. كما مست ظاهرة التركيز للإذاعة، التلفزيون والسينما وأدخل عنصر الضخامة Bigness على وسائل الإعلام.

2. العامل الإيديولوجي والدمج بين الواقع والرأي:

بعد سيطرة قلة من أصحاب النفوذ المالي على ملكية وسائل الإعلام، وقصد تمرير آرائهم وأهدافهم كانت الوقائع والأحداث لا تمر إلى الجمهور من دون توجيه. من لدن أصحاب الرساميل كما أن نشوء الأحزاب والصراعات السياسية والحروب أدى إلى ظهور صحف حزبية وصحف تضفي على الوقائع آراء وتوجيهات حسب ما تقتضيه المصلحة، وبذلك اختلطت الوقائع بالآراء وأصبح الجمهور لا يثق في المعلومات المقدمة من وسائل الإعلام لعلمه مسبقاً أنها موجهة حسب الآراء والفلسفات.

هكذا لجأت الصحافة إلى إتباع أسلوب جديد يتمثل في فصل الواقعة (الحدث كما وقع) عن الرأي (المعتقدات الشخصية).

ويقول في هذا الإطار الكاتب والصحفي الكبير " محمد حسنين هيكل " (كاتب ومؤلف لكتب كثيرة منها : خريف الغضب، بين السياسة والصحافة،....) " قد أستطيع أن أعيش إذا قلت لي كل ما يجري بدون آراء ، لكن كيف أستطيع أن أعيش بالآراء من دون معرفة ما يجري".

ويقول كذلك " سكوت " (من كبار الصحفيين في إنجلترا) *إنذا كان الواقع مقدس فالرأي حر* .

* وتأسس نهائياً الفرق بين المحقق والصحفي وبين المراسل وكاتب الافتتاحية.

كما ساعد الصحافة على أن تصبح مهنة التحاق رجال - في منتصف القرن الماضي - ذوي مبادئ وتعليم عالي بمهنة الصحافة إلى جانب تأسيس مدارس الصحافة مع مستهل هذا القرن الماضي بـ **USA** والتي لم تكن تهتم فقط بتدريس تقنيات الصحافة وإنما أظهرت اهتماماً بمسؤولية وسائل الإعلام اتجاه المجتمع.

3. انتقاد الصحافة:

بعد التطور الهائل للصحافة ونظراً لتزايد الشعور بالدور الخطير الذي تلعبه في تشكيل الرأي العام، فقد كانت عرضة لانتقادات كثيرة. وإن كان أول كتاب ينتقد الصحافة كان قد ظهر في 1858، لكن هذه الانتقادات ازدادت حدة خلال القرن 20 تتمثل في :

أ. خضوع الصحافة إلى أصحاب الإشهار من خلال تدخلهم في سياسة التحرير .

ب. نزوع الصحافة إلى استعمال سلطتها القوية لخدمة مصالحها ونشر المالكين لها لآرائهم الذاتية في مجال السياسة والاقتصاد على حساب الآراء المعارضة.

ج. وقوف الصحافة ضد التغيير الاجتماعي من خلال محافظتها على الوضع الراهن.

د. أعطت الصحافة أهمية لما هو مثير وسطحي أكثر من اهتمامها بتغطية الأحداث اليومية، والترفيه المقدم من طرفها يفتقد إلى النوعية الجيدة.

هـ. تهديد الصحافة للأخلاق العامة من خلال ما تبثه من صور لمحتويات تنافي وأخلاق المجتمع واعتماد مثلا التلفزيون والسينما على وحشي الجنس والعنف كعنصري تشويق. و. غزو الصحافة للحياة الشخصية للمواطنين ونشرها للفضائح.

لقد جادل البعض بأن الصحافة تعمل بشكل غير مسؤول حينما تستهدف خدمة مصالحها فقط في تحقيق الربح : فالناشرون والإذاعيون يمكن أن يحققوا أرباحا طائلة لو أنهم صبغوا أخبارهم بطابع الإثارة. ففي عام 1979 سحبت الحكومة الأمريكية دعاها القضائية ضد مجلة Progressive التي تصدر في وسكنسون لتكفل لها حقها الشرعي في نشر مقال تشرح فيه الصحيفة كيفية صنع قنبلة ذرية. وفي ظل نظرية المسؤولية الاجتماعية لا ينبغي السماح بنشر مقال كهذا.

مصادر صياغة هذه النظرية:

بعد ظهور ظاهرتي التركيز والاحتكار لوسائل الإعلام، بدأ العاملون في قطاع الإعلام يبحثون في مسؤولية الصحافة اتجاه المجتمع، مما دفع إلى إنشاء في كل من بريطانيا والولايات المتحدة، إ. لجان صحافة، وصياغة مبادئ أخلاقية ومواثيق من شأنها توجه الصحافة نحو خدمة المصلحة العامة.

في هذا السياق تمت المصادقة على أولى المبادئ الأخلاقية للصحافة من طرف الجمعية الأمريكية لمحري الصحف عام 1923 داعية الصحف إلى التحلي بروح المسؤولية اتجاه المصلحة العامة.

كما دعا ميثاق الراديو 1937 وميثاق التلفزيون 1953 الصادران بـ USA المؤسستين إلى العمل من أجل تلبية احتياجات المجتمع وكذلك مراعاة المعايير المقبولة لذوق السليم في البرامج، كما انتقد الميثاقان النزعة المفرطة إلى الترفيه على حساب الجانب التربوي.

أما في أوروبا -وحسب " حمدي حسن" من خلال كتابه " مقدمة في دراسة وسائل الاتصال وأساليبه- فإن نظرية المسؤولية الاجتماعية تتواجد بدرجة تفوق توأجدها في الولايات المتحدة الأمريكية ففي بعض الدول الأوربية وبخاصة الغربية منها يعمل الصحفيون بموجب ترخيص يمكن سحبه من خلال بعض القواعد والقوانين الصحفية. ففي إنجلترا يعطي قانون يعرف باسم " قانون الأسرار الرسمية" الحكومة سلطة ضد أي وسيلة إعلامية يمكن أن تعرض أمن الدولة للخطر، ولو أن قضية مجلة Progressive أثرت في بريطانيا لتم منعها.

كما أنشئت على غرار الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا الغربية مجالس صحافة تحمي الجمهور من إنزلاقات الصحافة وضغوط الحكومة لتلخص أهدافها فيما يلي:

* إبعاد الضغوط الحكومية عن الصحافة.

* الوقوف كحاجز يحمي الجمهور من تجاوزات الصحافة وهذه الأخيرة من تجاوزات الحكومة.

* نشر مداولاتها لتتنوير الرأي العام بخصوص ممارسات الصحافة لكسب التأييد الشعبي.

إن المحاولات السابقة لم تنتظم في شكل نظرية جديدة متكاملة إلا عام 1947 فبعد صدور لجنة حرية الصحافة والتي كما قلنا-أنفا كان يرأسها Robert.M.Hutchins وقد أصدرت اللجنة تقريرا في مجلدين أشرف عليه "W,E,Hocking" أستاذ الفلسفة بجامعة هارفارد، انتهت فيه إلى أن حرية الصحافة ينبغي الحفاظ عليها ولكن إذا ما

قبلت وسائل الإعلام الجماهيرية القيام بمسئوليتها تجاه المجتمع ولاحظت هذه اللجنة أن المبادئ الأخلاقية المصاغة من قبل تفتقد إلى الصفة "الإلزامية" لتنفيذها مما أدى بها إلى تقديم تصور جديد لمهام وسائل الإعلام.

1. حاملة أفكار عامة: ينبغي أن تعمل الصحافة كمُنبر لتبادل التعليق والنقد، وأن تعكس لوجهات نظر مخالفة لأفكارها حتى وإن كانت مغايرة لآراء المسيرين.

2. الحقيقة والمعنى في الأخبار: ينبغي على الصحافة أن تعطي تقريراً صادقاً وشاملاً وذكياً عن الأحداث اليومية في إطار يعطي لها معنى مع الدقة وعدم الكذب وأن تقيم الفرق بين الرأي والواقعة، ولا تكتفي برواية الوقائع وإنما تعطي الحقيقة حول هذه الوقائع.

3. صورة ممثلة عن المجتمع: وهذا بغض النظر عن لونهم وعرقهم ومرتبتهم الاجتماعية.

4. توضيح أهداف المجتمع: بتوضيح قيم المجتمع والتمسك بالمثل العليا للمجتمع الليبرالي الرأسمالي.

5. إعطاء معلومات كاملة عن الأحداث اليومية

لكن رغم ذلك فقد سجلت هذه اللجنة فرقا شاسعا بين النظرية والتطبيق رغم تقبل الصحافة لهذه الوظائف وعلى هذا أشارت إلى مجالات أخرى تساهم في تقليص هذه الفجوة:

1. على الصحافة أن تقوم بدور " الخدمة العمومية" وأن تتحلى بالروح المهنية مثلما هو معمول به في الطب والمحاماة.

2. على الجمهور أن يكون أكثر إدراكا لقوة الصحافة الهائلة، لأن إدراك الجمهور لفشل الصحافة يجعله يعمل على تحسين أدائها.

3. بإمكان الحكومة تشجيع مشاريع جديدة في صناعة الاتصال مع اتخاذ إجراءات قانونية ضد الإساءة إلى مبدأ حرية التعبير والصحافة.

في ظل هذه وسائل الإعلام مملوكة ملكية خاصة ولكنها تخضع لعقوبة المجتمع، فإذا لم تخدم مصالح المجتمع أو هددت أمنه فإنه يمكن للحكومة أن تتولى الأمر لتأكيد الصالح العام.

نقد نظرية المسؤولية الاجتماعية:

تعتبر نظرية المسؤولية الاجتماعية-حسب البعض- من أشهر نظريات الصحافة السائدة في العالم وأكثرها انتشاراً، ومع ذلك تبقى مجرد نظرية ولا نجد تطبيقاً فعلياً لكثير من مبادئها على أرض الواقع. لأنها في أغلب الأحيان لا تكتسي الصفة الإلزامية حتى تطبق حرفياً.

وحسب البعض الآخر فإن هذه النظرية لا تختلف عن النظريات الثلاث الأخرى إلى الحد الذي يمكن معه القول بأنها نظرية لا تضيف جديداً ولا تقف وحدها كنظرية متميزة. ذلك أن الصحافة في ظل أي من النظريات الثلاث الأخرى

مسئولة اجتماعيا إذا ما حققت متطلبات القيم والمعايير السائدة في أي مجتمع، وحينما لا يعكس أي نظام إعلامي فلسفة بلاده السياسية فإنه حينئذ يمكن أن يتهم بعدم المسؤولية.

وبعبارة أخرى فإن نظرية المسؤولية الاجتماعية لا تبدو وكأنها تتواجد منعزلة عن النظريات الأخرى أو إضافة جديد لها فهي جزء من كل نظرية من النظريات السابقة.

ففي الولايات المتحدة يتعين على النظام الإعلامي أن يكون مسؤولاً من الناحية الاجتماعية، ولكن النظرية السياسية السائدة هناك تفترض وجود مجال للمعارضة والآراء المخالفة ليس فقط على مستوى الأشخاص وإنما على مستوى المؤسسات الصحفية. ومن هنا فإن النظام الإعلامي لن يكون متجانسا في رأيه للمسؤولية الاجتماعية التي هي مجال للجدل بين التيارات السياسية المتعارضة.

*وتبقى كذلك-هذه النظرية-محدودة الفائدة رغم أهميتها ما دامت لم توجه اهتماما كافيا لمسألة الملكية ورقابتهم في وسائل الإعلام.

وحبذا لو يطبق هذا الشعار:

***صحافة باحتياجات الجمهور خبيرة**

***وبمختلف فئات المجتمع بصيرة**

***وعلى ثقل المسؤولية والضمير صبورة.**

النظرية الشيوعية:

تعد هذه النظرية امتدادا لنظرية السلطة، وهي تدين بوجودها للتطبيق العملي لآراء ماركس، لينين وستالين في مجال الاتصال الجماهيري.

المبدأ الأساسي:

ضرورة تغيير الاحتياجات الفردية حتى يمكن للفرد أن يشارك ويؤازر المجتمع ككل، وهدف الاتصال الجماهيري هو تأييد الحزب الشيوعي في جهوده لدفع الناس للعمل من أجل خير المجموع بدلا من المصالح الذاتية.

نظرتها إلى الإنسان، المجتمع، الدولة والحقيقة:

***الإنسان:** مصالحه تذوب في مصالح الدولة والمجتمع، ولا بد أن يوجه اهتماماته إلى المشاركة الجماعية في تأييد برامج الحكومة القائمة.

***المجتمع:** له دور فعال في دفع عجلة التطور، وله مرتبة أحسن من الفرد يعني على هذا الأخير أن يؤازر المجتمع

ككل.

كما تطرح هذه النظرية فكرة الجماعية: وهي ذات أساس إيديولوجي يرى أن وسائل الإعلام، ذات ملكية جماعية، فالشعب هو المالك الحقيقي لوسائل الإعلام، حيث يرى أن وسائل الإعلام والشعب يعملان من أجل هدف مشترك هو بناء الشيوعية.

الدولة: هي غاية في حد ذاتها في ظل المرحلة الانتقالية (يعني من الاشتراكية إلى الشيوعية)، وهي التي تملك وسائل الإعلام ويوجهها الحزب ويسيرها حسب الأفكار والمبادئ السامية للدولة.

الحقيقة: الحقيقة هي ما تراه الدولة صالحا للنشر، وما تسمح به فقط والحقيقة هي ما يساهم في تحقيق السير الحسن لمؤسسات الحزب الحاكم.

ويرى عميد كلية الشيوعية "**كارل ماركس**" (نظريا) أن وظيفة الصحافة الأساسية في كل مجتمع شيوعي هي خلود وتوسع النظام الاشتراكي، ومن ثم فإن هدف وسائل الاتصال هو نشر السياسات الاجتماعية، وليس المساعدة في الوصول للحقيقة.

وظيفة وسائل الإعلام: هي زيادة وحدة الفكر بين أعضاء المجتمع وتعليم المبادئ الماركسية وتفسير الأحداث على ضوء تلك المبادئ، كما أن عليها جذب التأييد الشعبي لبرامج الدولة المختلفة مثل زيادة الإنتاج.

ملكية وسائل الإعلام: الدولة هي التي تملك وسائل الإعلام، وتقع هذه الأخيرة تحت وصاية الحزب الشيوعي الذي يسيطر عليها عن طريق التوجهات والفحص الدوري لمضمونها وبالنقد والرقابة أحيانا.

وتفترض هذه النظرية أن الذي يملك وسائل الإنتاج المادي هو بالضرورة الذي يسيطر أو يملك وسائل الإنتاج الفكري.

يسعى النظام الشيوعي إلى نشر وسائل الإعلام على نطاق أوسع بهدف إحداث تغيير على المستوى الداخلي، ونشر إيديولوجيته على المستوى الخارجي.

يقول لينين (فلاديمير) "**الأفكار أشد خطرا من البنادق**".

حرية الصحافة والتعبير:

توجد - حسب النظرية الشيوعية - حرية تعبير فقط لأولئك الذين يؤيدون النظام القائم يعني الذين يستظلون تحت مظلة الحزب الشيوعي، وليس لأولئك الذين يريدون مناقشة المبادئ الأساسية.

* وسائل الإعلام يسمح لها بانتقاد الجزئيات من القضايا والأمور الفرعية أو انحراف الأفراد، لكنها لا تستطيع أن تهاجم مبادئ المجتمع الأساسية، كما عليها أن تلعب دورا إيجابيا في تطور المجتمع الشيوعي.

* مفهوم حرية الصحافة في العالم الشيوعي هو جزء من المفهوم الكلي أي أنها ما توافق الحكومة على منحة المواطنين لتحقيق أهداف مسطرة، وأن حرية الصحافة والاجتماع والتعبير ليست حقوقا يتمتع بها المواطنون ولكنها امتيازات محدودة تسمح بها أنظمة الحكم أحيانا لتعزيز أهدافها.

ولعل ما حدث في بولندا في سنة 1981 هو خير دليل على منظار الحرية للنظرية الشيوعية، وهذا حين قوبل مجرد قرار اتخذته نقابات عمال تضامن بإجراء استفتاء عام لتحديد مقدار التأييد الشعبي للحكومة باستيلاء الجيش بقيادة الجنرال **جاروزسكي** على الحكم، وقد قررت حكومة هذا الأخير بوضوح أن الحصول على آراء المواطنين في أداؤها إنما يتعارض مع مصالحها.

وقد فهم "فلاديمير لينين" ما للصحافة من سلطان وقوة فهما أفضل من أي زعيم سياسي آخر في عصره. فلقد نظر إليها من زاويتين، الأولى وهي اعتبار الصحافة أداة فعالة لتنظيم معارضة راديكالية ضد حكم القياصرة والثانية هي كونها وسيلة ناجعة لتنظيم مجتمع بكامله تحت حكمه هو، حيث يقول: **"نطالب بحرية الصحافة للذين يعملون إلى جانبنا طالما أن أعداءنا مسيطرون على مقاليد الأمور، وعندما نسيطر نحن على مقاليد الأمور فلا حرية صحافة لهم"**.

وكان لينين ينظر دائما إلى الصحافة على أنها قوة إيجابية حيث كتب سنة 1902 بحثا عنوان: ما الذي يجب عمله؟ وذلك في وصف الحاجة إلى جريدة حزبية حيث كتب يقول: **لقد باتت الصحافة منذ زمن بعيد قوة في بلادنا وإلا فإن الحكومة ما كانت لتنفق عشرات الآلاف من الروبلات لترشيها، ولكن ليس بدعة جديدة في روسيا المستبدة لأن تخرق الصحف السرية حاجز الرقابة وترغم الصحف المحافظة والشرعية على أن تتكلم عنها بشكل علني"**

مثلا" في تشيكوسلوفاكيا" لا توجد سلطة تعلو على سلطة "جوستاف هوساك" حيث فهم هذا الأخير سلطة الصحافة كما فهمها لينين يعني من كلتا الزاويتين : زاوية الوجود خارج الحكم الذي يحاول أن يصل إلى السلطة وزاوية الوجود في الحكم الذي يحاول الاحتفاظ بالسلطة، وكان هذا الزعيم قد سجن في الخمسينيات لاعتناقه مبدأ " القومية البرجوازية" وعندما اقترب ربيع براغ استغل حرية الصحافة المتزايدة ليطالب برد اعتباره لأنه من بين الذين أدينوا ظلما-حسب اعتقاده.

*لكن بعد الغزو السوفيتي أصبح " هوساك" زعيما للواقعيين وقد اختاره الروس ليتخذ الإجراءات الصارمة ضد حرية الصحافة، وغيرها من المؤسسات البرالية، وبعد شهر من تعيين زعيما للحزب الشيوعي في ماي 1969 قدم وصفا صريحا- على غير العادة- لأخطار حرية الصحافة من وجهة النظر الشيوعية، وكان في عام 1968 يعني قبل توليه الزعامة وقبل اعتلائه منصة السلطة-قد قال :

" إن الباب فتح لكي يدخل إلى الحياة السياسية الهامة من ذلك النفوذ الفعال في الصحافة والراديو والتلفزيون في بعض حلقات الحزب....الخ.

طبيعة الأخبار ومعالجتها:

الخبر في المضمون السوفيتي مثلا يعني أساسا كل شيء يمكن استخدامه لتوضيح سياسة الحزب الراهنة أو التقدم الاقتصادي، ومن ثم فهو صالح للنشر، وكل ما عاداه تقريبا يعتبر غير مهم وبالتالي لا يستحق النشر.

*إن رؤية "بلجانوف" مدير عام سابق لوكالة **تاس** للأنباء وكيفية معالجتها لا تزال قائمة إلى حد اليوم، كما كانت كذلك منذ خمسة وعشرين عاما مضى وهي:

"الأخبار ليست مجرد الاهتمام بتغطية الأحداث والحقائق، يجب على الإعلام أن يسعى وراء هدف، عليه أن يخدم وأن يدعم القرارات التي تصل بالواجبات الأساسية التي تواجه المجتمع السوفيتي وشعبنا الذي يسير في طريق التحول التدريجي من الاشتراكية إلى الشيوعية.

عند اختيار هدف الإعلام يجب على مؤلفي التقرير الإعلامي أن يتخلوا أولاً وقبل كل شيء عن أي حدث لا بد أن يغطي في صفحات الجريدة، وإن هدف الإعلام هو أن يقدم أحداثاً ووقائع منتقاة.....».

والدليل على سريان هذه السياسة الإعلامية إلى حد الآن هو ما ورد في فقرة أخرى أكثر حداثة في جريدة "البرافدا": " يجب على الصحافة ألا تقدم صورة فوتوغرافية للحقائق والوقائع، مجرد سرد لما حدث، ولكن عليها أن تقدم وصفا للأحداث وللظواهر موجهاً وذا هدف".

*كما أن السياسة الإخبارية للاتحاد السوفيتي سابقاً (كمظهر عملي من مظاهر الاشتراكية) تنتهج سبيلين، أحدهما ناتج عن عدم الكفاءة والتنظيم السيئ والآخر مدروس بدقة ومتعمد في أغلب الأحيان.

أما السبيل الأول فيمثل في التأخير والإبطاء فمثلاً في شهر فبراير من سنة 1950 وعندما وقع الاتفاق الصيني-السوفيتي في موسكو، قامت كل وسائل الإعلام الغربي في الحال بتغطية هذا الحدث الهام، وكان كل امرئ في المجر وغيرها من بلدان أوروبا الشرقية ينتظرون في ترقب نشر نص الاتفاق من موسكو وأخيراً قامت وكالة "تاس" بإرسال المادة الإعلامية بعد 24 ساعة من الحدث.

وأما السبيل الثاني فهو عدم الإكترارات التام والكبت المستمر للأخبار الهامة والتقارير الصحفية عن أحداث لها ثقلها، تقع في داخل البلاد أو في خارجها، بالرغم من أن هذه السياسة تتعارض بشدة مع مبادئ لينين حيث يقول: "إن الدولة تتال قوتها من وعي الجماهير، والدولة تصبح قوية عندما تعرف الجماهير كل شيء، وتكون قادرة على إصدار حكم على كل شيء وتنفعل كل شيء بوعي.

أما فيما يتعلق أو يخص بمعايير " الخبر عبر الجديد بالنشر" فلم تغير حيث تبع الطريقة تقليدية وهي تقديم الخبر كمادة طبيعية أو حادثاً صناعياً، ثم إرفاق الخبر بهذه العبارة: "إن السلطات ذات الكفاءة قد بدأت التحقيق" في سطور قليلة لا ينقل في طياتها إلا جزء ضئيل من الواقع الفعلي.

وكمثال على هذه السياسة الإخبارية ما جرى في حوار بين مراسل جريدة "الواشنطن بوست" في موسكو يدعى "روبرت كيسر" وبين رئيس قسم المعلومات في جريدة "البرافدا" السيدة "إرينا كابريلوفا" وهذا في بداية السبعينات حيث سألها عن تغطية تحطيم الطائرات باعتبارها مسؤولة بتغطية مثل هذه الحوادث قائلاً لها: "لما لم تقم الصحافة بتغطية تحطيم الطائرات؟ فأجابته قائلة: "القارئ يجب أن يعرف شيئاً جديداً وطيباً".

وعندما قام هذا المراسل بتذكيرها بقصة الطائرة التي كان بها عطل في جهاز الهبوط والتي هبطت سالمة رغم ذلك، بفضل مهارة الطيار واحتياطات الطاقم الأرضي، قالت له: "نحن نكتب عن الحادثة عندما تكون فيها بطولية أو

شجاعة أو تغلب على مخاطرة كبيرة....." ثم قال لها: "لكن ماذا عن الظروف المؤسفة عندما تسقط طائرة؟ فكان جوابها:
" ما الفائدة من الكتابة عن كل شيء؟ إن الحوادث تقع بسبب عطل فني وهذا لا يهمنا كثير".

والشيء الذي دفع هذا المراسل إلى إثارة هذا الموضوع هو وقوع حادثتين: أما الأولى، ففي 1972 سقطت طائرات " إيروفلوت" القادمة من مدينة "لينينجراد" في مستنقع خارج موسكو حيث قتل في الحادث 176 من بينهم 39 أجنبيا. ودفن هذا الخبر الهام في 42 كلمة في الصفحة الأخيرة من جريدة "البرافدا" (والاعتقاد يميل إلى أنه كتب بسبب الأجانب الضحايا) وأما الثانية: ففي شهر جوان من سنة 1973 وقع انفجار الطائرة السوفياتية النفاثة في الجو أمام عدسات الكاميرات التلفزيونية وأمام آلاف وحتى ملايين المشاهدين في معرض باريس الجوي، ومع هذا فهذا الخبر كتب في الاتحاد السوفيتي - في 27 كلمة في نهاية الصفحة السادسة بالرغم من أن نفس الخبر كان الخبر الرئيسي في أغلب صحف العالم.

لذلك ما يمكن قوله في هذا الإطار هو أن السياسة الإخبارية للنظرية الاشتراكية (نظريا) والاتحاد السوفيتي - سابقا (عمليا) تسير على مبدأ أساسي وهو: ضرورة نشر فقط الأخبار التي تخدم النظام السياسي القائم وتزاعي مبادئ وأساسيات الحزب الحاكم وضرب عرض الحائط باقي الأخبار التي ينظر إليها - بمنظار الشيوعية - على أنها لا تقدم لمسيرة النظرية الاشتراكية أي شيء بل وحتى تضرها وتهدد سيرها المخطط.